الاسرائيلية التي تسعى الى ابتلاع الأرض وتهجير سكانها وتحويل من يتبقى منهم الى عمال في المصانع الاسرائيلية.

سنقتصر في هذه الدراسة على بلورة عدد من المقترحات التي تستهدف معالجة المشاكل المائية التي يعانيها المواطنون في الضفة الغربية في الوقت الذي ما زالوا يرزحون فيه تحت الاحتلال. وبالطبع فان تنفيذ بعض هذه المقترحات ليس سهلاً في ظل السيطرة الاسرائيلية المحكمة على الموارد المائية في الأراضي المحتلة. ولكن هذا يعني فقط مزيداً من التصميم والحرص على تنفيذ سياسة مائية وطنية خلال مرحلة الاحتلال الانتقالية.

ان الشعار الأساسي للسياسة المائية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية الراهنة هو العمل على تحقيق أفضل استغلال للموارد المائية المتيسرة للمواطنين العرب، وفي الوقت نفسه محاربة السيطرة الاسرائيلية على موارد المياه في المجالات السياسية والاعلامية والقانونية.

التوصيات الخاصة برفع كفاءة استغلال الموارد المائية

تستأثر الزراعة بحوالى ٩٠٪ من الاستهلاك المائي الكلي في الضفة. ولذلك يجب التركيز على تطوير طرق الري، بحيث يتمكن المزارعون من توسيع الرقعة المروية بنسبة قد تصل الى ٨٠٪ باستخدام كمية المياه نفسها. ولا يخفى أن طرق الري الحالية مبذرة جداً للمياه، كما ذكرنا سابقاً، بالاضافة الى أنها تتطلب ساعات عمل كثيرة.

ان المقترحات المذكورة أدناه تساعد على رفع كفاءة استغلال مياه الري بصورة كبيرة. ولكنها لا تحتوي على قدر كاف من التفاصيل الفنية والاقتصادية، لذلك يجب أن يكلف أشخاص مختصون بتقديم مزيد من التفاصيل عن كل منها للجهات الفلسطينية والخيرية المهتمة بتمويل هذه المشاريع، وذلك من أجل اتخاذ الاجراءات التنفيذية المناسبة.

١ ــ استبدال الأقنية الترابية لمسالك مياه الينابيع والآبار بالمواسير حيثما يكون ذلك ممكناً. وأبرز الأمثلة على ذلك قناة الفارعة التي تم الاتفاق بين المزارعين المنتفعين منها ومؤسسة انيرا على استبدالها بالمواسير؛ ولكن المشروع لم ينفذ حتى الآن بسبب رفض السلطة له.

٢ ــ وضع خطة لدعم عملية استبدال طرق الري التقليدية بطريقة التنقيط، ويجب التشديد على أن تشمل هذه الطريقة بيارات الحمضيات والموز.

ان نجاح هذه الخطة يتطلب جهداً ميدانياً مكثفاً ويقتضي ان تساهم مصادر التمويل الوطنية بجزء من تكاليف الشبكة التي يحتاجها المزارع لأن هذا الاستثمار ذو مردود وطني، بالاضافة الى كونه استثماراً فردياً. وتمكن الاستفادة من تجربة جمعية المانونايت الخيرية في هذا المجال والتي ساعدت على نشر طريقة الري بالتنقيط في الأغوار.

٣ ــ تشجيع تأسيس المزيد من برك الري الترابية والاسمنتية وذلك من خلال توفير القروض اللازمة بشروط تشجيعية. وهنا يجب تنسيق الخدمات الانشائية والمالية من خلال جهة أو جهات قادرة على الاتصال المباشر والمستمر مع المزارعين المنتفعين، وذلك مثل الجمعيات التعاونية والخيرية والمجالس البلدية.